Distr.
GENERAL

A/C.2/35/2
3 October 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦٢ (ج) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

رسالة مؤرخة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لايطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه نظركم الى المؤتمر الدولي المعني بالسكان ومستقبل المدن الذى عقد في روما في الفترة من ١ الى ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ برعاية صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبتعاون نشط من الحكومة الايطالية وبلدية روما وحضره رؤساء بلديات واداريون ومخططون من ٤١ مدينة يتوقع أن يبلغ عدد سكان كل واحدة منها خمسة ملايين نسمة أو أكثر بحلول عام ٢٠٠٠، وكذلك مخططون وطنيون من الواحد والثلاثين بلد التي تقع فيها هذه المدن .

وكان المشتركون في المؤتمر قد اعتمدوا في ختام مداولاتهم اعلانا أرفق نسخة منه باللغة الانكليزية لاطلاعكم . وحيث ان الاعلان يمثل موجزا للمناقشات التي دارت والقرارات التي اتخذت في الاجتماع المذكور ، وحيث أن موضوعه يتصف بأهمية كبيرة لكثير من البلدان الممثلة في الأمم المتحدة ، فسوف أكون ممتنا اذا تفضلتم بوضع الاعلان تحت نظر جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة المشتركة في الدورة الحالية للجمعية العامة .

وتفضلوا ، سيدى ، بقبول فائق احترامي .

(توقيع) امبيرتو لا روكا
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لايطاليا لدى الأمم المتحدة

اعـــلان رومـــا

الديباجـــــة :

١ - نحن المشتركين في المؤتمر الدولي المعني بالسكان ومستقبل المدن ، وقد اجتمعنا فـــي روما من ١-٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بناء على دعوة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ،

واذ نعرب عن امتناننا للضيافة السخية والعارة التي شملتنا بها مدينة روما وحكومة ايطاليا ،

وقد نظرنا في الأوضاع الحالية للنمو السكاني واتجاهاته في المستقبل وفي المشاكل الـــتي تتولد عن التحضر السريع في أنحاء العالم ،

نصدر هذا الاعلان :

٢ - اننا نؤمن بأن الأهداف والتدابير الواردة في هذا الاعلان تساهم في تحقيق أهداف خطة العمل العالمية للسكان واعلان كولومبو عن السكان والتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديـــــد وتوصيات مؤتمر فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية وخطة عمل مؤتمر ستوكهلم بشأن البيئة البشريـــــة والاستراتيجيات الدولية الأخرى الهادفة الى تحسين الأحوال المعيشية لجميع شعوب العالم .

الاحتياجات

٣ - تفيد التقديرات بأن أقل من ٣ في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في حوالي العام ١٨٠٠ في المناطق الحضرية . وفي عام ١٩٢٠ ارتفعت هذه النسبة الى ١٤ في المائة . وبحلول عام ١٩٥٠ أصبح سكان المدن يشكلون ربع اجمالي سكان العالم . ومع نهاية هذا القرن ، سيكون أكثر من نصف سكان العالم حضريين . لذا سوف يمر العالم خلال العقدين القادمين نتيجة لعمليـــة التحضر هذه ، بأشد ما شهده من التغييرات الجذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤ - ان تأثير عملية التحضر سوف يختلف من منطقة الى أخرى في العالم . ففي عام ١٩٨٠ يقدر أن يبلغ مجموع سكان العالم ٤ر٤ بليون نسمة وهو رقـم يتوقع أن يبلغ ٦ر٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وسيرتفع عدد سكان المدن من ١ر٨ بليون الى ٣ر٢ بليون خلال نفس الفترة ، وسيكون أكثر من بليوني نسمـة من اجمالي سكان المدن في الدول النامية . وفي الوقت الراهن يبلغ عدد المدن التي يبلـغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة أو أكثر ٢٦ مدينة ، ومجموع عدد سكانها معا ٢٥٢ مليون نسمة . ومـن المتوقع أن يكون هناك ٦٠ مدينة من هذا النوع في عام ٢٠٠٠ ومجموع سكانها ٦٥٠ مليون نسمـة . وسيكون نحو ٤٥ من هذه "المدن العملاقة" في العالم النامي .

٥ - ونحن ندرك أن المدينة كانت ، عبر التاريخ ، القوة المحركة الدافعة للتنمية والاداة الـــتي شكلت الطاقات الابداعية الانسانية ، بل الواقع ان المدينة كثيرا ما كانت المكان الذى ازدهرت فيـــه الحضارة . ونحن نؤمن بأن عملية التحضر يمكن أن تسخر لتحقيق هدف البشرية في احراز تقدم عادل وسلمي ودائم . غير انه لابد ،اذا أريد لذلك الهدف أن يتحقق ، من أن تتم عملية التحضر بشكـــل مخطط ونظامي .

٦ - وفيما نستعرض اليوم ، الحالة في أنحاء العالم نجد أن الظروف المتسمة بالتخطيط والنظام اللازمة للتحضر غير قائمة في معظم الحالات . ونجد أن المشاكل التي تواجه المستوطنات الحضرية أصبحت حادة بالفعل في أرجاء كثيرة من العالم . وهي تشمل أوجه نقص في كل ما يلزم تقريبا من الخدمات وأسباب الراحة والدعم لتوفير حياة حضرية محتملة . هناك افتقار في أرجاء كثيرة من العالم الى الاسكان والمأوى ، والخدمات الصحية الأساسية ، والتصحاح ، والهواء النقي والمياه الصالحة للشرب ، والتعليم ، والمواصلات ، وامدادات الطاقة ، والمساحات الرحبة والمرافق الترويحية . هذا علاوة على أن الحالة في ظل ظروف التحضر غير المخطط آخذة في التدهور ، بدلا من أن تتحسن .

٧ - ان المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والعمالة الناقصة والافتقار الى أسباب التعيش والفقر والحرمان تلقي ظلالها ثقيلة . أما المشاكل الاجتماعية - الجرائم وانحراف الشباب والتفرقة الاجتماعية واستغلال بعض المجموعات كالنازحين مثلا والمستوطنين الحضريين - فهي تتزايد حدة ، مثلها مثل مشاكل البيئة كالتلوث والاكتظاظ . وهذه المسائل ليست مقتصرة على البلدان النامية ، فقد أصبح عجز المدن في الدول الأكثر تقدما عن معالجة المشاكل التي تواجهها من السمات السائدة في الجزء الأخير من القرن العشرين .

٨ - وقد يولّد التحضر غير المخطط توترا بين المجموعات والطبقات داخل المدينة ذاتها كما انه قد يولّد توترات بين المناطق الريفية والحضرية داخل الحدود الوطنية . وقد تهدّد هذه التوترات السلام نفسه ، وهو الشرط الاساسي للتنمية ، للخطر . ذلك ان أحد الأخطار الرئيسية التي تتهدد السلام كما جاء في "اعلان كولومبو عن السكان والتنمية" تهدد السلام يتمثل في القلاقل الاجتماعية الناجمة عن تراكم الشعور بالخوف واليأس لدى الانسان والخوف واليأس يمكن أن يتراكما بسرعة وبصورة دائمة في قلوب الفقراء في المناطق الحضرية عندما لا تتحقق أمنياتهم .

٩ - نحن نؤمن بأن سرعة ونمط التحضر وطبيعة ما يتم معه من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأثر تأثرا بالغا بالاتجاهات الديمغرافية ففي البلدان الأقل نموا ، ساهم النزوح من الريف في الماضي بالجزء الأكبر من النمو الحضري ، أما الآن فان الزيادة الطبيعية - الزيادة في المواليد على عدد الوفيات - تسهم بنسبة ٦٠ في المائة عموما في عملية النمو الحضري . أما في الدول الأكثر تقدما فان ٦٠ في المائة من النمو الحضري يرجع الى الهجرة الداخلية . وعلى ذلك فنحن نرى أنه لا يمكن ضبط عملية التحضر الا عندما نتمكن من التحكم في العوامل الديموغرافية عن طريق تدابير اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية . وعلينا أن نسعى الى جعل عدد السكان متناسبا مع الموارد في المدن وفي المناطق وفي البلدان ، بل وفي العالم أجمع في نهاية الأمر .

الأهداف

١٠ - تحسينا واثراء لنوعية الحياة لهذه الاعداد المتزايدة من سكان المدن - وكلهم أفراد بحاجة الى الطعام والمأوى والماء النظيف والعمل والتعليم والعناية الصحية الى جانب بيئة مادية واجتماعية كريمة يعيشون فيها - وتلافيا لاستمرار تفاقم الحالة خلال العقود القادمة من السنين ، فان

الأمر يتطلب توزيعا أفضل للثروات بين الدول . وفي الوقت نفسه يلزم اجراء تغييرات داخلية لتحقيق توزيع منصف للموارد واقامة مجتمع عادل داخل كل دولة. ولذلك يجب أن يكون هدف النمو السكاني المنظم والتحضر المخطط تحقيق توزيع متوازن للموارد ولفرص التنمية وللمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتولدة الناجمة عن ذلك .

التوصيات

١١ - تحقيقا لهذه الأهداف ، لا بد أن تقوم كل الدول بوضع استراتيجية للتخطيط الوطني من أجل مستقبل المدن . وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجيات المدعمة بما يقتضيه الحال من التشريعات والتمويل ، بين أمور أخرى ، ثلاثة عناصر هامة هي :

(١) وضع سياسات سكانية وطنية شاملة ؛

(٢) وسياسات للتنمية المتوازنة ؛

(٣) وسياسات لتحسين المناطق الحضرية

١٢ - وضع سياسات سكانية وطنية شاملة على الصعيد الوطني : ينبغي على كل الدول التي لم تقم بعد بوضع سياسات وبرامج سكانية شاملة أن تشرع في صياغتها .وينبغي أن تحدد أية سياسة سكانية وطنية شاملة ، بين أمور أخرى ، والأهداف على الصعيد الوطني ودون الوطني بشأن معدل نمو السكان ومستويات الخصوبة والوفيات وبشأن توزيع السكان ما بين المناطق الحضرية والريفية . لذا لا بد من ادماجها في عملية التخطيط الانمائي . والتأكيد بصفة خاصة على الصحة والتعليم والاسكان والتغذية والعمالة وحالة البيئة . ونحن نحث كل البلدان على وضع هذه السياسات بحلول عام ١٩٨٥ .

١٣ - سياسات للتنمية المتوازنة : ان الخطط الموضوعة لاعادة توزيع السكان ، بوصفها جزءا من سياسة سكانية وطنية شاملة ، لن تصيب النجاح الا اذا شكلت جزءا من استراتيجية للتنمية المتوازنة. وينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجية الى تشجيع نمط متوازن للمستوطنات الحضرية، أي المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، والى تشجيع التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية أيضا . فان القضاء على نواحي الاجحاف والتباين الصارخة بين المناطق الريفية والحضرية يمكن أن يخفف من تدفق النازحين من الريف الى المدن . وبالمثل فان توفير معلومات أفضل لسكان الريف عن الفرص الاقتصادية والفوائد الاجتماعية - أو الافتقار اليها - في المدن سوف يتيح الفرصة للذين يريدون النزوح ، لأن يحصلوا على فكرة أوضح عن المستقبل الذي ينتظرهم .

١٤ - سياسات لتحسين المناطق الحضرية : يقطن النازحون من المناطق الريفية وفقراء الحضر بصورة رئيسية ما يسمى نواحي الاحياء والاحياء الفقيرة جدا من المدن وتكون معظم الخدمات الحضرية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب وأسباب التصحاح بعيدة عن متناول يد هؤلاء الأشخاص . ومما له أهميته أن تولي المدن اهتماما خاصا لمشاكل هذه الفئات المتضررة ، وأن تقوم

بدراسة السمات الحضارية لهذه الفئات بهدف التعرف على قيمها والقوى المحركة لها . ويجب أن توضع برامج خاصة تستهدف تسهيل تأقلم وادماج هذه الفئات المتضررة في حياة المدن مثل عديشي النزوح والأسر الفقيرة والأطفال والشباب الفقراء ، والشيوخ والمشردين . وينبغي أن تهدف هذه البرامج أيضا الى تزويد هذه الفئات بالمهارات المناسبة من أجل تحسين فرصها في العمالة .

١٥ — ينبغي الاعتراف بالفرص الاقتصادية المتاحة في اطار السياسات الانمائية الوطنية والاقليمية والمحلية ، والتي تنجم عن برامج تحسين نواحي الاخصاص وبعض المستوطنات الهامشية الأخرى ، والاستفادة منها كلما أمكن ذلك . وينبغي وضع سياسات وبرامج للتعرف على دور القطاع الانتقالي أو الاهلي في الاقتصاد وتدعيمه .

١٦ — وكثيرا ما يكون ارتفاع أسعار الاراضي واحدا من القيود الرئيسية التي تحد من تنفيذ المخططات الحضرية . ولذلك ، ينبغي سن قواعد وأنظمة للسيطرة على سوق العقارات من أجل تجنب الاستخدام غير المتوازن للأرض ولتمكين الادارات المحلية من تطبيق التخطيط الحضري الملائم لمختلف الفئات الاجتماعية .

١٧ — وبصورة أعم ، من الضروري احياء المدن كمراكز للنشاط الاجتماعي المكثف وللاتصال والثقافة والتراث والحضارة .

١٨ — وهناك تدابير مشتركة بين كل من هذه الجوانب للاستراتيجية المذكورة أعلاه ، ويلزم الأخذ بها حسب الاقتضاء على المستويات الوطنية والاقليمية المتروبولية والمحلية ، وأهم هذه التدابير هي :

(أ) انشاء أو تعزيز المؤسسات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات لادماج تنسيق التنمية الحضرية داخل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المادية ذاتها ؛

(ب) تحسين عملية جمع البيانات السكانية والبيانات المتصلة بها والمطلوبة لسياسات وبرامج التنمية ولملاءمة التخطيط الحضري وفقا للأهداف الوطنية وتعزيز الأبحاث الأخرى ذات الصلة ؛

(ج) تشجيع المشاركة الكاملة من جانب السكان بصفة عامة وتنظيماتهم المجتمعية المحلية في عملية التنمية سواء في مرحلة تخطيط وتنفيذ السياسات أو في مرحلة استحداث البرامج لذلك ؛

(د) تقرير تدابير أو تدعيمها لتمكين كل الأزواج والأفراد من أن يكون لهم الحق في أن يقرروا بحرية وعلى نحو يتسم بالمسؤولية عدد من ينجبونه من الأطفال والفترات الفاصلة بين الانجاب ، والحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة لذلك .

(هـ) بناء هيكل مؤسسي لتبادل الخبرات والآراء والأفكار عن الشؤون السكانية والتنمية الحضرية بين المخططين ومقرري السياسة والاداريين داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان المختلفة . وينبغي أن يتيح ذلك الرصد الفعال لاتجاهات التحضر ولتنفيذ السياسات والتدابير المقترحة أعلاه .

الالتزام بالعمل :

١٩ - ان التدابير المقترحة في هذا الاعلان تتطلب العمل بصورة رئيسية على المستوى الوطني أو الاقليمي أو المتروبولي أو المحلي . غير أن التعاون والمساعدة على المستوى الدولي مطلوبان بصورة عاجلة اذا أريد تنفيذ هذه التدابير بنجاح . والهيئات الدولية المعنية المختلفة ، بما في ذلك الهيئات غير الحكومية ، مدعوة الى اتخاذ الخطوات اللازمة داخل مجال اختصاصها لمساعدة المدن والدول في علاج مشاكل التحضر الحالية والمقبلة بطريقة فعالة . وعلى حكومات البلدان المتقدمة وكل الجهات القادرة على المساهمة في المساعدة الدولية أن تضاعف دعمها سواء من خلال البرامج الثنائية أو عن طريق المساهمات في الوكالات المتعددة الأطراف للأنشطة في ميدان السكان والتحضر المذكورة في هذا الاعلان . وفي هذا الصدد نرحب بمبادرة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عقد هذا المؤتمر ونحث الحكومات على زيادة دعمها له حتى يتمكن - في اطار صلاحيته - من تكريس مزيد من الاهتمام لمشاكل التحضر بما في ذلك رصد تنفيذ هذا الاعلان بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية .

٢٠ - أخيرا ، نحن نتعهد ببذل أقصى مساعينا تجاه بلوغ الأهداف والتوصيات الواردة في هذا الاعلان والتي تتمشى مع غيرها من الأولويات الوطنية والأهداف الانمائية . نحن نؤمن ان هذا العقد أي عقد الثمانينات هو الوقت لبذل جهود مكثفة ولاعادة توجيه استجابة الشعوب والحكومات ازاء مشاكل التحضر . ففي الماضي أدت تنمية المدن والعيش في المناطق الحضرية الى توسع آفاق الانسان . كما انه أتاح اثراء الحياة وهو ما يتضح فيما قدم من مساهمات في مجال العلم والفن والتعليم ، وفي توسيع مجال الاختيار في توفير الخدمات والسلع توسيعا كبيرا بالاضافة الى توفير مستوى معيشة أفضل للجميع . ونحن لا نطلب أكثر من ذلك للمستقبل .

روما
٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠

- - - - -